**السياسة الداخلية و السياسة الخارجية**

**ثانيا: الحرب والسلام: الديمقراطية و الإلهاء (تابع)**

**أ-3- الديمقراطية و المعايير و الهوية:** يرى المحور الرئيسي الأخير في هذه الأدبيات أن الديمقراطية – و نظيرتها الأيديولوجية الليبرالية - نتاجا سياسيًا مُميزًا بالنظر للثقافة و الهوية، و اللتان تؤثران بشكل أساسي على طريقة تعامل الدول الديمقراطية مع بعضها البعض. **أحد أشكال هذه الحجة**، تم التعبير عنه في أعمال روسيت *Russett* و ماعوز *Maoz* ، الذين ينطلقون من فرضية أن الأنظمة السياسية المختلفة تغرس معايير مختلفة فيما يتعلق بشرعية العنف كوسيلة لحل النزاع. ترتبط الديمقراطية بعدد من المؤسسات المُصمّمة لتعزيز التسويات، و الوسائل غير العنيفة لتسوية الخلافات السياسية. على النقيض من ذلك، في الأنظمة غير الديمقراطية، غالبًا ما تتدفق السلطة، على حد تعبير ماو تسي تونغ الشهير، "من فوهة البندقية". إذا قام القادة بتصدير المعايير السياسية السائدة محليًا إلى الخارج، فقد ينشأ عن ذلك نمط مّميّز من السلوك.

يفترض روسيت *Russett*  أنه عندما تتعارض الديمقراطيات مع بعضها البعض، فإن التزامها المتبادل بمعايير الحل غير العنيف للنزاعات يمكن أن يؤدّى إلى توليد سلام ديمقراطي؛ **عندما تواجه الديمقراطيات قادة لا يشاركونهم نفس الالتزام المعياري، فإن تفضيلهم اللاعنف في حل النزاعات يجعلهم ضعفاء، و بالتالي يصبح غير مُلزم لهم** . دعماً لهذه الحجة، أظهر ماعوز وراسيت *Maoz et Russett*  أن مؤشرات المعايير الديمقراطية – و خاصة تواتر العنف السياسي داخل الدولة و مدة/عمر الديمقراطية - تتفوق على مؤشرات القيود المؤسسية في تفسير سلوك الصراع. و مع ذلك، لم يجد روسو *Rousseau*  أي دليل على أن الطريق الذي يسلكه زعيم ما للوصول إلى السلطة يؤثّر في إرادته لاستخدام القوة في النزاعات الدولية.

**توجد حجة معيارية ثانية تتناول هذا القلق في المقاربات البنائية التي تؤكد على الهوية المشتركة بين الدول الليبرالية** (بشكل خاص لدى، *Doyle, Owen, Risse-Kappen,*). من وجهة النظر هذه، فإن غياب الصراع بين الدول الليبرالية لا يرجع إلى التزام عام باللاعنف، بل إلى الاحترام المتبادل و الهوية المشتركة التي تشترك فيها الدول الليبرالية مع بعضها البعض فقط. تعترف الحكومات الليبرالية فيما بينها بالاستناد إلى الموافقة الحرة لشعوبها، مما يخلق التزامًا معياريًا للأخذ بعين الاعتبار لمصالح الآخرين. علاوة على ذلك، فإن افتراض اللاعنف في هذه العلاقات يؤثر على تصورات التهديد، ويخلق الأساس لـ "مجتمع أمني" بين الدول الليبرالية (*Risse-Kappen*). هكذا، تعمل الديمقراطية كأساس ليس فقط للعلاقات السلمية، ولكن أيضًا للتعاون القوي، كما هو الحال في الناتو أو الاتحاد الأوروبي. على النقيض من ذلك، تعتمد الدول غير الليبرالية على الإكراه، و مصالح سياستها الخارجية لا تعكس إرادة مواطنيها. على الأقل هناك افتراض العداء في هذه العلاقات؛ علاوة على ذلك، قد تكون الدول الليبرالية في بعض الأحيان متحمسة لمهاجمة و تحويل الخصوم. و بالتالي، فإن العنف الذي يُميّز العلاقات بين الدول الليبرالية و غير الليبرالية ليس خروجًا عن الالتزامات المعيارية بل هو امتداد لها.

بهذا التعبير، لا تلعب السياسة الداخلية دورًا بارزًا في هذه التفسيرات إلى الحد الذي تعتمد فيه الآلية السببية على الاستيعاب الشامل (الفعلي) للمعايير المحلية، يمكن عندئذٍ معاملة الدول كجهات فاعلة وحدوية، إذا تم التمييز بينها (تصنيفها) حسب نوع النظام.

بالإضافة إلى حقيقة أنها متجذرة في افتراضات معرفية مختلفة للغاية، فإن الحجج العقلانية/ المؤسسية و البنائية لها وجهات نظر مختلفة حول نوع السلام السائد بين الديمقراطيات. تُركّز القيود المؤسسية و الحجج الإعلامية على "السلام السلبي" أو غياب الحرب. بالنظر إلى الخلاف بين الدول الديمقراطية، تحدد هذه الحجج العوامل التي تجعل من غير المرجح أن يؤدي النزاع إلى استخدام القوة. من ناحية أخرى، تشير الحجج القائمة على الهوية إلى إمكانية "السلام الإيجابي": أي أن الدول الليبرالية لا تتجنب الحرب فقط، و لكنها في الواقع تحب بعضها البعض.

**ب- انعدام الأمن السياسي و صراعات التمويه** *conflit de diversion*: بينما تميل الحجج السابقة إلى النظر إلى الاعتبارات السياسية المحلية على أنها قيد على اللجوء إلى الحرب، يرى قسم مؤثر آخر في إطار هذه الأدبيات أن دوافع البحث عن الوظائف تزيد من الحافز لاستخدام القوة في بعض الظروف. تعتمد كل هذه النظريات على ملاحظة أن دعم القائد يميل إلى الارتفاع و الزيادة عندما تنخرط الدولة في نزاع عسكري: وهي ظاهرة تُعرف باسم تأثير "التجمع حول العلم *rally around the flag*".

تم طرح مجموعة متنوعة من الأسباب لتفسير هذا التأثير: تؤكد النظريات الاجتماعية أن الصراع مع أولئك الموجودين خارج الجماعات يميل لزيادة التماسك داخل الجماعات؛ و يجادل منظرو الرأي العام بأن الأزمات تميل إلى إسكات الأصوات المُنشقة لدى نخب المعارضة، مما يسمح للقائد باحتكار الخطاب السياسي؛ و اعتبر منظرو الاختيار العقلاني أن استخدام القوة يسمح للقادة بالكشف عن كفاءتهم في مجال السياسة الخارجية أو الحرب.

مهما كانت الآلية الخفية، فإن كل هذه النظريات تشير ضمناً إلى أن استخدام القوة مرتبط بشكل متوقع بتغيّر أمن القادة: سيكون إغراء التمويه *la tentation de détournement* أكبر عندما يكون أداء الاقتصاد ضعيفًا، في الفترة التي تسبق الانتخابات، و/أو كاستجابةً للاضطرابات الداخلية. أدى هذا الحدس إلى ظهور أدبيات هائلة تبحث عن مثل هذه التأثيرات على وجه التحديد، حيث يركز الكثير منها على الولايات ، و لكن أيضًا عبر البلدان.

هناك أيضًا نتائج غير متسقة حول ما إذا كانت ظاهرة التمويه مشروطة بالمؤسسات السياسية. بينما تؤكد الأدبيات حول السلام الديمقراطي على التأثير المهدئ للمؤسسات الديمقراطية، أبرزت الأدبيات الخاصة بالتمويه العكس. يقترح جيلبي *Gelpi* أن القادة الديمقراطيين سيكون لديهم حافز أكبر للانخراط في القوة التمويهية بسبب انعدام الأمن السياسي الأكبر لديهم، و يقدم بعض الأدلة على هذا التأثير. أظهر *Oneal et Tir* أنه إذا كانت الدول الديمقراطية أكثر عرضة من الدول غير الديمقراطية لبدء استعمال القوة خلال الظروف الاقتصادية السيئة، فإن حجم التأثير ضئيل مقارنة بالمحددات الأخرى للصراع. كما أن *Chiozza ,Goemans* من ناحية أخرى، يوضحان أن انعدام الأمن السياسي يؤدي إلى عدوان خارجي في المقام الأول عندما يكون القادة عرضة لخطر الإبعاد و العقاب بعنف، و ليس عندما يواجهون فقط احتمال حدوث نتيجة انتخابية سيئة.

في مجموعة بارزة من المنشورات، يعتمد مانسفيلد و سنايدر **على منطق التمويه *une logique de diversion* للدلالة على أن عملية التحول الديمقراطي خطيرة بشكل خاص، لأن النخب غير الآمنة في أنظمة مؤسسية سيئة (درجة مأسسة ضعيفة) قد تلجأ إلى العدوان الأجنبي لإضفاء الشرعية على حكمها**. كانت هذه الحجة ملفتة للنظر بشكل خاص عندما جاءت في خضم الجدل حول السلام الديمقراطي وأدخلت عنصرًا تحذيريًا: على الرغم من أن السلام الديمقراطي قد يحفز السياسات لتشجيع التحول الديمقراطي، فإن مسار الوصول إلى هذا التحوّل الديمقراطي قد يتسبب في الكثير من الاضطرابات و الفوضى. أدى هذا العمل إلى نقاش حول الادعاء الأمبريقي بأن الدول التي تميل إلى الديمقراطية هي في الواقع عرضة للصراع بشكل خاص.

يتمثل التحدي الرئيسي في فرز هذه النتائج، في وجود اتفاق ضئيل على المتغيرات التابعة و المستقلة. هل النتيجة المراد تفسيرها حرب أو نزاعات على مستوى أدنى؟ هل يجب أن ننظر إلى بدء الصراع أو المشاركة أو التصعيد؟

من حيث المتغيرات المستقلة، يتم تمثيل الحافز التمويهي بالظروف الاقتصادية، و مقاييس الشعبية، و مؤشرات الصراع، و/أو خصائص النظام، و/ أو الموعد الانتخابي. كما يوحي ذلك، يمكن أن ينشأ انعدام الأمن السياسي بعدة طرق مختلفة، و الدراسات التي تركز على مصدر واحد فقط يمكن أن تغفل الصورة الكاملة. علاوة على ذلك، لم يتعامل العلماء إلا مؤخرًا مع حقيقة أن النظرية المُتضمَنَة في هذه الدراسات تفترض وجود علاقة متبادلة بين اللاأمن و السلوكيات النزاعية، و هو ما يُعقِّد التقدير أو التقييم.

و مع ذلك، قد يتضح أننا نعرف الإجابة بالفعل: إذا كانت الحوافز التمويهية (التحويلية) تلعب دورًا مهمًا في بعض الحالات، فلا يوجد مخطط أو رسم تخطيطي قوي أو متجانس، و لا أي سبب للاعتقاد بأن التمويه (التحويل) *détournement* يُفسِّر معظم سلوكيات الصراع التي نلاحظها. لماذا قد يكون هذا؟ أحد الاحتمالات هو أن تأثيرات التجمع هي ببساطة قصيرة للغاية، و غير مؤكدة لتحفيز السلوك المنهجي من هذا النوع. يمكن لأي تعزيز و تدعيم للفكرة التمويهية الناتج عن بداية الصراع أن يتبخر بسرعة بمجرد أن يبدأ الضحايا في العودة إلى الوطن. يتمثل النقد الأوسع للحجة التمويهية/التحويلية في أنها لا تأخذ في الحسبان بشكل كافٍ السياقات، وخاصة سلوك الأهداف المحتملة. تشير إحدى الحجج إلى أنه عندما يواجه خصم حوافز تمويهية/تحويلية قصيرة الأجل، تنخرط دول أخرى في "التجنب الإستراتيجي *évitement stratégique* ": التموقع في منزلة أدنى أو تقديم تنازلات لتجنب التعرض للهجوم. يشير نموذج المساومة أو التفاوض للحرب إلى أن المزايا المحلية (الوطنية) من الحرب كافية لمنع صفقة سلمية فقط إذا كانت هذه المزايا كبيرة جدًا، و هي حالة قد تكون نادرة إلى حد ما.

**ج- التعاون و الالتزام و المؤسسات:** تحدد الأدبيات المتعلقة بالتعاون الدولي عقبتين رئيسيتين أمام التعاون على المستوى الدولي:

* الخلافات حول توزيع المكاسب المُترتبة عن هذا التعاون الدولي؛
* و المخاوف المشتركة حول التراجع أو الغش في صفقة هذا التعاون الدولي.

على الرغم من أن الواقعيين و المؤسسيّين النيوليبراليين غير متفقين حول الأهمية النسبية لهذه التحديات، إلا أن فكرة أن التعاون يتطلب حلًا في نفس الوقت لمشكلة التفاوض/المساومة ومشكلة الالتزام قد حظيتا بقبول واسع النطاق. في حين أن الكثير من هذا النقاش النظري اعتمد على افتراضات الدولة الوحدوية، لم يستغرق الأمر وقتًا طويلاً للباحثين المهتمين بالسياسة الداخلية لإظهار كيف يمكن للمصالح و المؤسسات على المستوى المحلي (الوطني) أن تؤثر، في الوقت نفسه، على كل من التفاوض/المساومة حول شروط التعاون والالتزام اللاحق. بالإضافة إلى ذلك، حدّدت الأدبيات المتعلقة بالسياسات المحلية (الوطنية) الأدوار الإضافية التي يمكن أن تلعبها المؤسسات الدولية – الأدوار، و التي لا تكمن جذورها في مشاكل التعاون على المستوى الدولي، و لكن في مشاكل الفاعلين الرئيسيين على المستوى المحلي.

**ج-1- مساومة و ألعاب ذات مستويين** *two-level games***:** ظهر أول فرع من الأدب الذي يربط بين السياسة المحلية و التعاون الدولي من مقال بوتنام *(1988)* المؤثر حول ما أسماه "الألعاب ذات المستويين". كانت الفكرة الأساسية هي أنه عندما تتفاوض الحكومات على شروط التعاون، فإنها تلعب لعبة في نفس الوقت على المستويين الدولي و المحلي (الوطني):

* على الصعيد الدولي: يتمثل التحدي في إيجاد صفقة مقبولة لكلا البلدين.
* على المستوى المحلي: يتمثل التحدي في العثور على صفقة مقبولة من قبل الناخبين المحليين، و كذلك المشرّعين الذين يتعيّن عليهم التصديق على المعاهدة أو تنفيذ شروطها من خلال التشريع.

جادل بوتنام بأن الحاجة إلى الموافقة المحلية (الوطنية) ستُقلِّص بشكل عام مجموعة الصفقات التي يمكن الوصول إليها على المستوى الدولي من خلال إضافة لاعبي الفيتو بشكل فعال. بالإضافة إلى جعل التعاون أكثر صعوبة[...]، افترض بوتنام أن القادة المقيدين محليًا (وطنيا) يمكنهم استغلال قيودهم للحصول على صفقة أكثر ملاءمة. هذه الفكرة لها جذورها في عمل توماس شيلينج (1960)، الذي اقترح أنه يمكن للمفاوض الحصول على تنازلات أكبر من خلال الادعاء بأن هذه التنازلات ضرورية من أجل الحصول على الموافقة على الصفقة في الداخل (المستوى الوطني). أدت مقالة بوتنام إلى عدد من الأعمال اللاحقة التي تبحث في كيفية تأثير القيود المحلية على المساومة الدولية. استخدمت إحدى المجموعات الفرعية نماذج نظرية الألعاب لتحديد ما إذا كانت تؤثّر إضافة التصديق و متطلبات ألعاب المساومة على احتمالية التعاون و نفوذ المفاوضين.

بالإضافة إلى هذا العمل النظري، أنتجت الأدبيات الخاصة بالألعاب ذات المستويين فرضيات و اختبارات تجريبية. نظرًا لأن أهمية و تأثير المستوى المحلي (الوطني) يعتمدان بشكل حاسم على:

* ما إذا كان هناك لاعب حق النقض يمكنه اتخاذ إجراء بشكل مستقل عن السلطة التنفيذية (على سبيل المثال، الهيئة التشريعية)؛
* مدى تباين تفضيلات اللاعب التنفيذي و الفيتو المحلي؛

فيمكن استغلال عدد من مصادر الاختلاف و التباين:

* **أولاً، هناك تباين عبر المؤسسات المحلية (الوطنية):** من المرجح أن يكون للديمقراطيات هيئات تشريعية مستقلة أكثر من الأنظمة الاستبدادية، و الديمقراطيات الرئاسية أكثر احتمالية من الديمقراطيات البرلمانية لإنتاج هيئات تشريعية يكون فيها الناخب الوسيط ​​لديه تفضيلات مختلفة عن السلطة التنفيذية.
* **ثانيًا، هناك تباين محتمل داخل الأنظمة السياسية مثل وظيفة التكوين الحزبي:** داخل الأنظمة الرئاسية، تخلق الحكومة المنقسمة قيودًا مختلفة عن تلك التي نجدها في الحكومة الموحدة، و داخل الأنظمة البرلمانية أو الائتلاف أو الأقلية تواجه الحكومات قيودًا مختلفة عن تلك التي نجدها في إطار حكومات الأغلبية الموحدة.

**ج-2- التعاون الدولي و الالتزام:** كانت المخاوف بشأن الإنفاذ و مصداقية الالتزامات محورية في الأدبيات الحديثة حول التعاون الدولي. صاغت معظم النظريات التي تم تطويرها في هذا السياق، التعاون كشكل من أشكال معضلة السجين أو مشكلة العمل الجماعي، و هي تفاعلات تكون فيها الاستراتيجيات التعاونية عقلانية بشكل جماعي - بمعنى أنها تجعل الجميع أفضل حالًا -، و لكن ليس عقلانيًا بشكل فردي - لأن الجهات الفاعلة لديها حافز فردي يؤثر/ينشق/يُضعف. سعى الأدب المؤسسي النيوليبرالي إلى إيجاد حل لهذه المشكلة على المستوى الدولي، مُشدّدًا على إمكانيات التعاون الناتجة عن التفاعلات المتكررة، و الدور المحتمل للمؤسسات في تسهيل استراتيجيات التعاون المتبادل.

على الرغم من اختلاف التفاصيل، فإن الدافع الأساسي هنا هو أن الاستجابة للفئات المستهدفة المحلية يمكن أن يُغيِّر حوافز الحكومة للامتثال للاتفاقيات. يجادل سيمونز *Simmons*، على سبيل المثال، بأن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان تخلق مساحة لتشكيل حركات حقوق الإنسان أو "مجموعات المراقبة *groupes de surveillance*". ثم تقوم هذه المجموعات بالضغط على الحكومات و محاولة تحميلها المسؤولية عن الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات. يجادل ميلنر *Milner* بأن النظام التجاري الليبرالي في فترة ما بعد الحرب قد خلق مجموعة من الشركات المصدرة و الشركات متعددة الجنسيات التي تضغط من أجل استمرار سياسات رفع التحرير أو رفع الحواجز. و مع ذلك، من المحتمل أيضًا أن الطلبات من الجهات الفاعلة المحلية يمكن أن تجعل الامتثال أكثر صعوبة، كما هو الحال عندما تؤدي الصدمات الاقتصادية إلى دعوات للسياسات الحمائية من طرف الصناعات المتعثرة. يمكن أن تؤثر احتمالية هذه الأنواع من الطلبات على تصوّر و تصميم الاتفاقيات، مما يخلق مرونة أكبر و بنود الوقاية.

كان التركيز الساحق لهذه الحجج على الآثار المفيدة للديمقراطية. هذا التركيز على الديمقراطية ينبغي أن لن يكون مفاجئًا بالنظر إلى الأدبيات الحديثة التي تمت مراجعتها هنا، و لكن من منظور أطول، فإن فكرة أن الديمقراطية تعزز قدرة الدولة على تقديم التزامات دولية قد تكون مفاجئة. من البديهي الاعتقاد بأن الأنظمة الديمقراطية تضفي عدم الاستقرار على السياسة الدولية، لأن حكومة اليوم لن تكون في السلطة إلا لفترة قصيرة، و يمكن بسهولة استبدالها غدًا بحكومة ذات تفضيلات مختلفة. و مع ذلك، فإن النظرية و الأدلة التي ظهرت في العقدين الماضيين تشير إلى أن التعاون الذي يشمل الديمقراطيات هو **أعمق و أطول أمدا.**

تأخذ الحجج حول تفوّق و سموّ الالتزامات الديمقراطية ثلاثة أشكال مماثلة لتلك المتعلقة بالسلام الديمقراطي. كما سبق ملاحظته، فأن النظرة البنائية الليبرالية تمتد بشكل طبيعي إلى الحجة حول التعاون القوي بين الديمقراطيات على أساس الهوية. تم افتراض أن هذه الهوية لا تُحدث فقط تأثير إيجابي، و لكن أيضًا تقديم وصفة معايير استشارية تُعزّز السلوك الجدير بالثقة. هناك أيضًا نوع مختلف من حجة القيود المؤسسية، و الذي ينص على أن المؤسسات المرتبطة بالديمقراطية تولد التزامات ثابتة من خلال تقييد التقلبات الكبيرة أو المتقلبة في سياسة الحكومة. تُؤكِّد نسخة واحدة من هذه الحجة على دور الانتخابات. في حين أن الديمقراطيات تشهد تداولا على السلطة بين الأحزاب المختلفة، فإن هذا التداول يخضع للإشراف من خلال القواعد التي تضمن أن الأحزاب أو الائتلافات الفائزة لا يمكن أن تبتعد كثيرًا عن تفضيلات الناخب المتوسط *l'électeur médian*. على النقيض من ذلك، و في الأنظمة غير ديمقراطية، يمكن لهذه الأنظمة أن تعرف حالة من الاستقرار في عهد مستبد معيّن، و لكنها يمكن أن تكون أيضًا عرضة لتحوّلات متقلّبة و دراماتيكية بسبب الطبيعة غير المنتظمة للتداول على القيادة. حول هذه النقطة، يُظهر ليدز و ماتيس و فوغل *Leeds, Mattes et Vogel* أن تغيير القيادة من المرجح أن يؤدي إلى إلغاء التحالف في الدول غير الديمقراطية أكثر من الديمقراطيات. تركز حجة أخرى مشتركة على الدور المُقَيِّد للهيئات التشريعية الديمقراطية . يمكن لدور الهيئة التشريعية في التصديق و التنفيذ أن يجعل الالتزامات أكثر مصداقية بطريقتين:

* **الطريقة الأولى:** تخلق عقبة أكبر أمام الالتزام الذي يجب القيام به في المقام الأول. إذا كان التصديق، على سبيل المثال، يتطلب تصويتًا بأغلبية ساحقة في الهيئة التشريعية، فيجب أن تحظى المعاهدات التي تفي بالمعيار بدعم واسع النطاق.
* **الطريقة الثانية:** يمكن أن تجعل المشاركة التشريعية من الصعب على السلطة التنفيذية التراجع عن الالتزام من جانب واحد.

تعتمد الحجة الأخيرة وفقا لهذا المعنى على فكرة *Fearon* حول تكاليف الجمهور المحلي *coûts d’audience nationale*. فإذا كان الجمهور المحلي يكره أن تخالف حكوماتهم الوعود أو الالتزامات التعاهدية؛ و إذا كانت الحكومات الديمقراطية أكثر حساسية تجاه هذا الرفض، فقد يكون الزعيم الديمقراطي أكثر ترددًا في التعهد بالالتزام في المقام الأول، و لكن من المرجح أن يكون أكثر ميلا لذلك إذا قدّم تعهدا بالالتزام . يثير هذا التخمين السؤال الخاص بمعرفة سبب معاقبة الجماهير المحلية للقادة على الإخلال بالتزاماتهم.

**ج-3- المؤسسات الدولية و المشكلة الرئيسية- الفاعل:** هناك فرع ثالث من هذه الأدبيات يتخذ مقاربة مختلفة، حيث يعتبر أن المؤسسات الدولية تلعب دورًا في حل تحدي ما دو أصول محلية (وطنية): المشكلة الرئيسية-الفاعل *the principal–agent problem* بين الحكومة و المحكومين.

على هذا السؤال ، اقترحت الأدبيات إجابتين مؤقتتين:

* **الإجابة الأولى:** أن الجماهير الديمقراطية قد تكون في الواقع كارهة لفكرة خرق المعاهدات، ربما لأنهم يقدرون سيادة القانون و سموِّه.
* **الإجابة الثانية:** أن العقوبة المحلية هي رد على العقوبة الدولية. من وجهة النظر هذه، التي طورها *McGillivray et Smith (2008)*، عندما يبتعد زعيم عن التعاون الدولي، ستمتنع الدول الأخرى عن التعاون في المستقبل ما لم يتم استبدال القائد. هذه "العقوبات الخاصة بالفاعلين *punitions spécifiques aux agents*" تعطي، محليا، حافزًا لإزالة زعيم غير مخلص من أجل استعادة فوائد التعاون طويلة الأمد.

**ج-3- المؤسسات الدولية و المشكلة الوكيل- الموكل:** هناك فرع ثالث من هذه الأدبيات يتخذ مقاربة مختلفة، حيث يعتبر أن المؤسسات الدولية تلعب دورًا في حل تحدي ما ذو أصول محلية (وطنية): المشكلة الوكيل-الموكل *the principal–agent problem* بين الحكومة و المحكومين.

تنشأ مشاكل الوكيل (القائد) و الموكل (المجموعات الناخبة) عندما يكون لهما تفضيلات مختلفة، أو تصعب مراقبة تصرفات القائد (الوكيل) *l'agent.* في هذا السياق، يمكن أن ينشأ نوعان من المشاكل. مثلا، **مشكلة التنصل/التهرّب** *Shirking***،** و التي تحدث عندما يسن الوكيل سياسات لم يكن الموكل (المُفوِّض) ليختارها لو كان في وضع يسمح له باتخاذ القرارات. على سبيل المثال، قد يأخذ زعيم أكثر عدوانية/أكثر ميلا للحرب من الناخب المتوسط الدولة إلى الحرب في ظل ظروف لن يسلك فيها هذا الناخب المتوسط هذا السلوك العدواني أو الحربي. من الواضح أن هذا الاحتمال يمثل مشكلة للناخبين، لكن استجابتهم العقلانية تخلق أيضا مشكلة للقادة. في مواجهة عدم اليقين بشأن تفضيلات القائد و التكاليف و الفوائد المتوقعة من الحرب، يجب على الناخبين أن يشترطوا سلوكهم بالنتيجة التي تمت ملاحظتها. إذا سارت الحرب بشكل سيء، فسوف يستنتجون أن قرار شن الحرب ربما كان سيئًا، و بالتالي يجب إزالة القائد؛ بالمقابل، إذا سارت الحرب بشكل جيد، فسوف يستنتجون (أي الموكل) أن قرار خوض الحرب ربما كان قرارًا جيدًا، و سيتم الاحتفاظ بالزعيم (الوكيل). هذه استجابة معقولة، لكنها لا تؤدي بالضرورة إلى النتائج المثلى لأي شخص. فالحرب التي كانت متوقعة مسبقا لخدمة مصالح الناخبين يمكن أن تسوء، و الحرب التي لا تخدم مصالح الناخبين يمكن أن تسير على ما يرام. و من ثم، قد يكون الوكلاء الجيدين الذين يتبين أنهم سيئو الحظ تمت إزالتهم عن طريق الخطأ، و قد يتم الاحتفاظ بالوكلاء السيئين الذين تبين أنهم محظوظون عن طريق الخطأ.

علاوة على ذلك، فإن تهديد الخطأ الأول يمكن أن يدفع القادة الجيّدين (الموكل) لتجنب الحروب التي من شأنها في الواقع أن تخدم مصالح ناخبيهم. من جهة أخرى، يمكن أن يؤدي احتمال حدوث الخطأ الثاني بقادة سيئين (الموكل) إلى إطالة أمد الحروب السيئة على أمل أن يتم إنقاذهم بنتيجة عرضية – و هي ظاهرة أطلق عليها اسم "المقامرة من أجل العودة إلى الحياة *le jeu pour la résurrection*". تم تحديد مشاكل من هذا النوع في سياقات أخرى أيضًا. لنأخذ في الاعتبار مشكلة التفاوض على اتفاقية الحد من الأسلحة أو اتفاق السلام مع أحد المنافسين. قد يكون الناخبون غير متأكدين مما إذا كانت حكومتهم مثيرة للحرب *Belliciste* – و في هذه الحالة سوف ترفض الاتفاقات التي يفضلها الناخبون - أو أنها شديدة التساهل أو ميّالة للتوفيق - في هذه الحالة ستقدم الكثير من التنازلات أو تسمح بأن يكون البلد موضوعا للاستغلال. إذا كان الأمر كذلك، فقد يرفض الناخبون عن طريق الخطأ المعاهدات الجيدة أو يقبلون المعاهدات السيئة؛ و قد تتخلى الحكومات التي تخشى التعرض للعقاب لأنها تبدو متساهلة للغاية عن فرص الاتفاقيات المفيدة للطرفين. في مجال السياسة التجارية، يمكن أن تنشأ مشكلة الوكيل-الموكل، إذا كان القادة يميلون إلى وضع تعريفات أعلى مما سيفعله الناخب المتوسط، و هذا التفضيل بسبب الضغط من مجموعات المصالح الساعية إلى ريع أكبر. فإذا لم يتمكن الناخبون من معرفة ما إذا كانت صدمة الأسعار ناتجة عن سلوك البحث عن الريع أو بعض العوامل الخارجية، فقد يفلت القادة من السلوك السيئ، و القادة الذين يتصرفون بشكل جيد يمكن أن يعاقبوا على أي حال.

في كل حالة من هذه الحالات، قد يتم تقليل الأمراض التي أدخلتها مشكلة الوكيل-الموكل من قبل المؤسسات الدولية. يجادل مانسفيلد و ميلنر و روزندورف *Mansfield, Milner et Rosendorff* بأن الاتفاقيات التجارية توفر "آلية إنذار" تنفجر في حالة قيام الحكومة بفرض تعريفات أعلى من بعض المستويات المتفق عليها. قد تكون هذه الآلية حكومة مشاركة أخرى أو هيئة مستقلة، مثل منظمة التجارة العالمية *(WTO)*. يعطي الإنذار الناخبين وسيلة لمراقبة سلوك زعيمهم و ردع التهرب. و بينما يجعل الإنذار من الصعب على القادة المشاركة في البحث عن الريع، و هو ما يستفيد منه القادة، لأنه لن يتم إلقاء اللوم عليهم في صدمات الأسعار المعاكسة التي ليست خطأهم. و بالتالي، يمكن للمراقب الدولي أن يجعل كلاً من الوكيل و الموكل في وضع أفضل مما يمكن أن يكون عليه.

قد يكون للمشكلات الوكيل-الموكل المرتبطة بالحرب و السلام حلول مؤسسية أيضًا. فهناك مجموعة من الباحثين الذين يقدّمون جميع الحجج التي يُولِّد فيها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إشارة إعلامية يمكن أن تساعد الناخبين على اتخاذ قرار ما إذا كانت العملية العسكرية المقترحة في مصلحتهم أم لا. أعضاء مجلس الأمن لديهم مصالح غير متجانسة، بشكل يجعل موافقتهم بالإجماع توحي بأن قضية الحرب مقنعة، و ليس نتاج لرئيس (أو رؤساء) له نزعة مفرطة للحرب. و بالتالي، يجب أن يكون الدعم الشعبي أعلى عندما يعطي مجلس الأمن موافقته، و يتم تحفيز الرئيس بقوة للحصول على هذه الموافقة. يجد كلا هذين التنبؤين الدعم في الدراسات المذكورة أعلاه، على الرغم من أن كل الأدلة لا تعزل الآلية المعلوماتية. الفرضية هنا هي: يمكن أن يؤثر دعم الأمم المتحدة على دعم الجمهور للحرب من خلال توقعات تقاسم الأعباء أو من خلال الاحتكام إلى قواعد القانون الدولي.

تم تقديم حجة مماثلة للتغلب على العقبات السياسية المحلية لاتفاقات السلام. يجادل كل من *Simmons et Allee et Huth* بأن الحكومات التي تخشى التداعيات السياسية للتسوية في النزاعات حول السيادة على أقاليم معينة قد تفعل ذلك، من خلال حل المشكلة عن طريق الاستئناف أمام التحكيم أو القضاء الدولي، مثل حكم صادر عن محكمة العدل الدولية. قد يلعب مثل هذا الحكم دورًا إعلاميًا أو قد يقيد أيدي الحكومة، مما يسمح لها بالقول، في الواقع، "ليس لدينا خيار سوى الامتثال". بهذه الطريقة، قد تنجو الحكومة من خطر أن يُنظر إليها على أنها متساهلة للغاية من خلال توجيه اللوم إلى إحدى الهيئات الدولية[[1]](#footnote-1).

**المراجع المعتمدة:**

* Kenneth Schultz, « Domestic Politics and International Relations », in : Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth A. Simmons, *Handbook of International Relations*, SAGE Publications Ltd, Second Edition, 2013, <http://ndl.ethernet.edu.et/bitstream/123456789/24236/1/47.Walter%20Carlsnaes%2C%20Thomas%20Risse%2C.pdf#page=137>, consulté le 19/03/2021

1. Ibid. p. 495. [↑](#footnote-ref-1)